

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### معتقد الشيخ الأعظم تجاه الطائفة الثالثة

ثمّ ابتدأ الشيخ لدراسة روایات الطائفة الثالثة - بلا استحضار متنها - فائلاً:

«فمن جملة ذلك: ما استفاض من قصة نوم النبي صلّى الله عليه و آله و سلم عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس، فقام فصلّى هو وأصحابه أولاً نافلة الفجر ثمّ صلّى الصبح [1].

و لا إشكال في سندتها و دلالتها (فلا تُعدّ مضطربةً أو مُجملةً) إلا من جهة تضمنها نوم النبي صلّى الله عليه و آله و سلم، بل في بعضها ما يدلّ على صدور السهو أيضاً منه عليه السلام على ما يقوله الصدوق (381ق) [2] تبعاً لشيخه ابن الوليد (343ق) بل عن ظاهر الطبرسي (548ق) في تفسير قوله تعالى: «وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا» [3] نسبة ذلك (جواز السهو) إلى الإمامية في غير ما يؤدّونه عن الله (أي ربما يسهو المعصوم في غير تبليغ الأحكام الإلهية و أما الأمور الجزئية الخارجية أو الدنيوية كموت زيد أو حياته فلا يجرّ مكانة المعصوم) [4].

ثمّ تفرّغ الشيخ الأعظم لإمحاق هذه الشّبهة الكارثية بإجابات عدّة قاتلاً:

1. «لَكُنَ الظَّاهِرُ شَذِوذُ هَذَا الْقَوْلِ وَ مَهْجُورِيَّتُهُ (فلا يسهو المعصوم حتى في غير الأحكام الإلهية).

2. خصوصاً فيما يتعلق بفعل المحرّمات و ترك الواجبات. [5]

نعم قال في الذّكرى (768ق) - بعد ذكر روایة زرارة الداللة على نوم النبي صلّى الله عليه و آله و سلم - : «إنه لم نقف على رادٍ لها هذا الخبر من حيث توهم القدح بالعصمة فيه». [6]

و ظاهره أنّ قدح مضمونها في العصمة (هو مجرد توهم مخالف لما عليه الأصحاب ممّن تعرض لذكر هذه الروایات، و يؤيد ما ذكره (من عدم القدح بالمعصوم) ما عن رسالة نفي السهو للمفید «قدّس سرّه» أنه قال: «لَسْنَا نَنْكِرُ أَنْ يَغْلِبَ النَّوْمُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ صلّى الله عليهم في أوقات الصّلاة حتّى يخرج الوقت فيقضوها بعد ذلك، و ليس عليهم في ذلك (النّوم عن الوقت) عيب و لا نقص لأنّه ليس ينفكّ بشرٌ من غلبة النّوم، و لأنّ النائم لا عيب عليه، و ليس كذلك (النّوم) السهو، لأنّه (السهو) نقص عن الكمال في الإنسان، و هو عيب يخصُّ به من اعتبراه، و قد يكون من فعل الساهي (و بيده) تارةً كما يكون من فعل غيره، و (الحال أنّ) النّوم لا يكون إلا من فعل الله و ليس من مقدور العباد على حال، و لو كان من مقدورهم لم يتعلّق عيب و لا نقص لصاحبها، لعمومه جميع البشر، و ليس كذلك السهو، لأنّه يمكن التحرّر منه (بخلاف النّوم فلا يُعدّ عمداً) و لأنّا وجدنا الحكماء يجتنبون أن يودعوا أموالهم و أسرارهم من ذوي السهو و النسيان و لا يمنعون من إيداعها ممّن يغلبه النّوم أحياناً، كما لا يمنعون من إيداعها ممّن يعرضه

إذن إنّ عارضة «السهو» لا تتعري كافية البشر، إذ بإمكانه أن يحتاط ويراقب سلوكه كي لا يسهو بينما النوم يُعدّ عديم الاختيار تماماً - حدوثاً واستداماً - و لهذا قد أدرجنا مسبقاً موضع «النوم» ضمن قاعدة «ما غلب الله على العبد فالله أولى بالعذر» إلا أنّ أدلة «قضاء النائم» قد خصّصت النوم عن القاعدة حكمياً رغم اندراج موضوعه ضمن القاعدة.[9]

«و عن شيخنا البهائي - في بعض أجوبة المسائل - ما لفظه: «الرواية المتضمنة لنوم النبي صلّى الله عليه و آله و سلم صحيحة السنّد، وقد تلّفّ الأصحاب بالقبول، حتّى قال شيخنا في الذّكرى: «إنه لم يجد لها راداً» فقبول من عدا الصدوق من الأصحاب لها، شاهد صدق على أنّهم لا يعذّون فوات الصلاة بالنوم سهواً (فهما مختلفان تماماً) وإلا لربّوها كما ربّوا غيرها مما هو صريح في نسبة السهو، و من شدّة وثوقهم بها استنبطوا منها أحكاماً كثيرة ذكرتها في حيل المتبين، منها: قضاء النافلة، و منها: جواز النافلة لمن عليه فريضة (فائتة)»[10] (انتهى).

و عن والده في رسالة مفردة منسوبة إليه: «إنّ الأصحاب تلّقوا أخبار نوم النبي صلّى الله عليه و آله و سلم بالقبول»[11] (انتهى).

· إذن فتحّى الآن قد فكّر أربعة من الفطاحل ما بين السهو و النوم كالشيخ المفید و الشهید و الشیخ البهائی و والده.

· وأمّا مسألة «التلّقی بالقبول» و «عمل الأصحاب» برواية ضعيفة فتُعدّ سليمة مسلّمة لدى جمّهرة جمّة من العُلماء نظير: الوالد المحقّق الأستاذ و المحقّقين البروجردي و الخُميني... - كما هو الصّواب السّدید. بل إنّ هذه المنهجية المميّزة قد كونت أعمدة الفقه بل قد صانت التراث الفقهي عن الشوائب و الانحرافات.

· وأمّا لو انعكّست القضية بحيث عثرنا على روایات صحيحة سنداً و لكنها تُضاد الحكم العقلي القطعي، و في نفس الحين قد عمل بها بعض الأصحاب و تلّقوا بالقبول - كقبول نوم المعصوم عن الفريضة. فلا نعياً أساساً بأضرار هذه التلّقیات المضادة لحكم قطعي يدّهی لأنّها لا تولّد لدينا الاطمئنان بالحكم الفقهي أبداً، أجل إنّ عملية «التلّقی بالقبول» سیُجذّبنا في عَرَصات علم الرجال لتبrier السنّد، إلا أنّ مسرح نزاعنا حالياً قد ركّز على «استخراج حكم شرعي و كلامي أيضاً» - نوم المعصوم عن الفريضة. و حيث قد برهن العقل على إطلاق عصمة المعصومين - سواء النوم أم السهو. وبالتالي لا يُجذّبنا موضوع «التلّقی بالقبول» نفعاً نهائياً.

ثم استكمل الشیخ الأعظم إجابتة عن نوم المعصوم قائلاً: [12]

«و حينئذ نقول: إنه لو لم نقل من جهة كثرة هذه الأخبار بجواز صدور ذلك عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم - وفاما لظاهر من عرفت. (أي فإن لم تعرف بنوم المعصوم عن الفريضة، ففي الحقيقة) لم يثبت بالعقل و لا بالنقل امتناع ذلك عليه، فلا يجوز رد الاستدلال (العقلي) بالأخبار (النقلية) بما لم يثبت امتناعه عقلاً و لا نقاً و لا ادعى أحد امتناعه (أي لو لم يمتنع النوم عقلاً فسنخضع لتلك الأخبار إذن)

3. (الدليل الثالث): نعم حکی عن العلّامة أَنَّه قال: - بعد ذكر بعض الأخبار في ذلك: «إنّ حديثهم باطل، لاستحالة صدور ذلك (عقلاً) عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم».[13]

4. و عن رسالة نفي السهو المتقدمة (عن المفید)[14] - بعد الاعتراف بعدم امتناعه (النوم) عقلاً على ما عرفت. ذكر أنّ الخبر في

هذا المعنى من جنس الخبر في السهو (فكلاهما لا يصدران) وأنه من الآحاد التي لا توجب علمًا و لا عملاً.

و عن السيد ابن طاووس أنه - بعد ما ذكر عن بعض طرق العامة أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم نام هو وأصحابه آخر الليل إلى أن طلعت الشمس، فأول من استيقظ أبو بكر ثم عمر، فكبر عمر تكريباً عالياً فايقظ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، فأمرهم بالارتحال، و سار غير بعيد، فنزل فصل الصبح - قال:

5. «انظر أيها العاقل في وصفهم (البكرية) لعنابة الله سبحانه نبيهم، وأنه سبحانه لا يصح أن ينام، وأن جبريل عليه السلام ما كان شفعته على نبيهم دون عنابة عمر، حتى كان يوقظه الله أو جبريل، فإذا نظرت إلى روایتهم عن محمد صلى الله عليه و آله و سلم: أنه نائم عينه و لا ينام قلبه [15] و تفسيرهم (البكرية) لذلك بأن نومه لا يمنعه عن معرفة الأحوال [16] (بل هو متقطّن للوقائع إذ قلبه غاص في معرفة الله دوماً ملتفتاً متبعاً) و نظرت في روایاتهم لوجوب قضاء ما فات عقيب ذكره، ثم يذكرون في هذه الرواية أنه آخر القضاة إلى بعد الارتحال (عن ذاك المكان) فإنه قد نام قلبه حتى لا يحس بخروج الوقت، فكل ذلك (روایات البكرية) يشهد بالمناقضة في روایاتهم و مقاالتهم و تكذيب أنفسهم» [17] (انتهى).

6. و الإنصاف (تكميلة لابن طاووس) أن نوم النبي صلى الله عليه و آله و سلم أو أحد المعصومين صلوات الله عليهم عن الواجب - سيما أكد الفرائض - نقص عليهم، ينفيه ما دل من أخبارهم [18] على كمالهم و كمال عنابة الله تعالى بهم في تبعيدهم من الرّأْل.

7. بل الظاهر بعد التأمل أن هذا (النوم عن الواجب) أدنى من سهو النبي صلى الله عليه و آله و سلم عن الركعتين في الصلاة (حيث هناك قد سلم في الركعتين الأولىين سهواً بينما هنا قد نام النبي عن الصلاة بأكملها - حسب زعمهم -).

8. و ما تقدّم [19] من صاحب رسالة نفي السهو ممنوع (عن المفید) بل العقل و العقلاء يشهدون بكون السهو عن الركعتين في الصلاة أهون من النوم عن (ترك كل) فريضة الصبح (فالسهو أهون من النوم لا بالعكس كما زعمه الشيخ المفید) و أن هذا النائم أحق بالتبشير (و التوبيخ) من ذلك الساهي، بل ذاك (الساهي) لا يستحق تعييرًا.

9. و كون نفس السهو نقصاً (ذاتاً) دون نفس النوم (كما اعتقده الشيخ المفید، ولكنه) لا ينافي كون هذا الفرد من النوم (التارك للصلوة) أدنى (و أشنع) لكتبه عن تقصير صاحبه ولو في المقدّمات.

10. و بالجملة، فتصور هذا (النوم من المعصوم) مخالف لما يحصل القطع به من تتبع متفرقات ما ورد في كمالاتهم و عدم صدور القبائح منهم فعلاً و تركاً في الصغر و الكبر عمداً أو خطأً.

11. و لعله لذا تنظر في (نفس هذه) الأخبار بعض المتأخررين - على ما حكي عنهم - منهم: شيخنا البهائي [20] بعد اعترافه بأن المستفاد من كلام الشهيد المتقدم عن الذكرى: تجويز الأصحاب لذلك و عرفت أيضاً ما عن المنتهي و غيره [21].

12. اللهم إلا أن يقال (في تبرير هذه الروايات): بإمكان سقوط أداء الصلاة عنه صلى الله عليه و آله و سلم في ذلك الوقت لمصلحة علمها الله سبحانه (ففي خصوص النبي فقط قد سقطت فعلية الصلاة آنذاك) فإن اشتراكه صلى الله عليه و آله و سلم مع غيره في هذا التكليف الخاص ليس الدليل عليه أوضح من الأخبار المذكورة (فلا يجري قانون الاشتراك) حتى يوجب (الاشتراك) طرحها (بل يجب حفظ الرواية بحيث ستنصرف في دليل الاشتراك) خصوصاً بلحظة بعض القرائن الواردة في تلك الأخبار، منها:

1. قوله عليه السلام - في رواية سعيد الأعرج - : «إن الله تعالى «أنام» رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إلى أن قال: و

«أَسْهَابٍ» فِي صَلَاتِهِ فَسَلَّمَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ.. إِلَى أَنْ قَالَ: وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ رَحْمَةً لِهَذِهِ الْأُمَّةِ، ثُلَّا يَعِيرُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ إِذَا هُوَ نَامٌ عَلَى صَلَاتِهِ أَوْ سَهَا... .... الْخَبَر» [22] فَتَأْمَلْ. (إِذْنَ لَمْ يَكُنْ نُومًا بَلْ إِنَامًا وَإِسْهَابًا بِحِيثِ لَمْ يَصُدِّرْ عَنِ النَّبِيِّ مِبَاشِرَةً بَلْ عَنِ اللَّهِ سَبَّحَنَهُ)

2. وَقُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ مُخَاطِبًا لَهُمْ: «نَمْتُ بُوَادِي الشَّيْطَانِ» [23] وَلَمْ يَقُلْ نَمَنَا، فَعُلِمَ أَنَّ النَّوْمَ كَانَ زَلَّا مِنْهُمْ لَا مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.»

- 
- [1] الوسائل ٢٠٦:٣، الباب ٦١ من أبواب المواقف، الحديث ١، ٦، و ٣٥٠:٥ الباب ٢ من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ٢.
- [2] الفقيه ١:٣٥٨-٣٦٠ أحكام السهو، الحديث ١٠٣١.
- [3] الانعام: ٦-٦٨.
- [4] مجمع البيان ٢١٧:٢.
- [5] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة و المضايقه). ص319 قم، مجمع الفكر الإسلامي.
- [6] الذكرى: ١٣٤.
- [7] أدرج العلامة المجلسى هذه الرسالة بأكملها ضمن البحار ١٧:١٢٢-١٢٩ مسمىً: «باب سهوه و نومه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عن الصلاة».
- [8] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة و المضايقه). ص320 قم. مجمع الفكر الإسلامي.
- [9] حيث قد سجَّلَ الأستاذ المجلَّ بُنيان هذه القاعدة قائلاً: بأنَّ مَوْضِعَ الْقَضَاءِ هُوَ الْفَوْتُ الْاخْتِيَارِيُّ وَالْتَّفَوِيتُ - نَظَرًا إِلَى حُكْمَةِ وَتَفْسِيرِ قَاعِدَةِ مَا غَلَبَ اللَّهُ لِأَدْلَةِ الْقَضَاءِ - فَقَدْ حُذِفَ حُكْمُ الْقَضَاءِ عَنِ الْمَغْمُى عَلَيْهِ أَوِ النَّوْمِ الْغَالِبِ لِأَجْلِ اِنْتِفَاءِ مَوْضِعِ الْفَوْتِ الْاخْتِيَارِيِّ وَالْتَّفَوِيتِ فِي حَقِّهِمَا وَذَلِكَ نَظَرًا إِلَى اِنْسَابِ اخْتِيَارِهِمَا وَانْقَهَارِهِمَا، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا إِذْنٌ. وَأَسَاسًا نَعْتَقُدُ أَنَّ الْبَقَاءَ فِي أَيِّ نَوْمٍ يُعَدُّ غَيْرَ اخْتِيَارِيٍّ وَخَارِجًا عَنْ طَاقَةِ الْبَشَرِ، وَلَهُذَا فَتَمَّمُ آنَاتِ النَّوْمِ تَدْرِجًا ضَمِّنَ قَاعِدَةِ الْغَلْبَةِ إِذْ كَافَةُ أَصْنَافِ النَّوْمِ - مِنَ الْاخْتِيَارِيِّ وَغَيْرِهِ - مِنْ الْبَدَائِيَّةِ حَتَّى التَّهَايَاةِ سَتَسْلُبُ طَاقَةُ الْإِنْسَانِ عَنِ الْاِسْتِيقَاظِ، فَبِالْتَّالِي سَيُصْبِحُ الْمَرْءُ عَدِيمَ الْاخْتِيَارِ لِرَقْدِهِ حَدُوثًا وَبَقَاءً، فَلَا يَتِمُ التَّفَكِيكُ مَا بَيْنَ حَدُوثِ النَّوْمِ وَبَقَائِهِ.
- وَعَلَى نَسْقِهِ، هُوَ النَّوْمُ الْغَالِبُ الْقَهْرِيُّ - نَظِيرُ الْجَنْدِيِّ الْمُرْهَقِ وَالْمُنْهَكِ الَّذِي يَرْقُدُ أَحْيَانًا يَوْمَيْنِ أَوْ بَضَعِ أَيَّامٍ بِلَا شَعُورٍ، أَوْ نَظِيرُ مَنْ ابْتَلَعَ حَبًّا مُنْوِمًا قَوِيًّا - فَإِنَّهُ يُعَدُّ مَنْ قَدْ غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِذْ قَدْ سُلِّبَ اخْتِيَارُهُ تَعَامًا حِينَ الرَّقْدِ الْمُشَدَّدِ، فَإِنْ طَرُوَّهُ حَالَةُ الْقَهْرَيَّةِ الْغَالِبَةِ عَلَى هَذِهِ النَّمْطِ مِنَ النَّوْمِ تَحْدِيدًا، سُبْرَ اِنْدِرَاجَهُ ضَمِّنَ الْقَاعِدَةِ، إِذْنَ فَلِيُّسْ عَلَيْهِ شَيْئًا حَسْبَ تَصْصِيصِ بَعْضِ الْرَوَايَاتِ، بَلْ وَكَذَا النَّوْمُ غَيْرُ الْغَالِبِ الْاخْتِيَارِيِّ - وَفَقًا لِمَا أَسْلَفْنَا -.
- [10] حبل المتنين: ١٥١.
- [11] لم نعثر على مقالته هذه.
- [12] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة و المضايقه). ص321-323 قم مجمع الفكر الإسلامي.
- [13] المنتهى ٤١٩:١.
- [14] في الصفحة ٣٢٠.
- [15] البخاري ٢٣١:٤ (باب كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَنَامَ عَيْنَهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُه) رواه سعيد بن مينا عن جابر عن النبي عن عائشة - في حديث - : «فَقَلَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَنَامُ قَبْلَ أَنْ تَوَرُّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: تَنَامُ عَيْنِي، وَلَا يَنَامُ قَلْبِي. وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - في حديث - وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَائِمٌ عَيْنَاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُه، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنَهُمْ، وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ.
- [16] كذا في المصدر، و في النسخ: معرفة الله.

- [17] الطرائف: ٣٦٧ مع اختلاف في الألفاظ، و نقله التستري في رسالته.
- [18] راجع الكافي ١٩٨:١ كتاب الحجة باب نادر جامع في فضل الامام و صفاته و غيره من الأبواب.
- [19] في الصفحة ٣٢٠ من نفس الكتاب.
- [20] نقله في البحار ١٠٨,١٧ .
- [21] في الصفحة ٣٢٠ و ٣٢١ .
- [22] الفقيه ١ ٢٣٣:١ احکام السهو، الحديث ١٠٣١ و البحار ١٠٦:١٧ ، الحديث ١٧ .
- [23] الوسائل ٢٠٦:٣ ، الباب ٦١ من أبواب المواقف، الحديث الأول.